



**The role of the financing gap in enhancing confidence in the banking system in Iraq
,Analytical study for the period (2010-2021)**

دور فجوة التمويل في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي في العراق،
دراسة تحليلية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

*م. مصطفى سلام عبد الرضا

*م. علياء كاظم عيال

Abstract:

The research mainly aims to clarify the role and importance of the financing gap in enhancing confidence in the Iraqi banking system by reducing the volume of banking risks, especially with regard to credit risks (financing risks), as financing decisions are one of the most important decisions that the banking system is affected by if it is properly used. The management of the banking system must have competence and knowledge for the purpose of managing assets and liabilities, as the research problem lies in knowing the role that the funding gap plays in enhancing confidence in the Iraqi banking system, on the basis of which the alternative hypothesis was accepted, as the research relied on the analytical approach in clarifying the role of the financing gap in Enhancing confidence in the Iraqi banking system, and the research has reached a conclusion that the high funding gap indicates a decrease in the volume of banking risks,

* جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب .

which helps to increase the degree of confidence in the banking system. Attracting new deposits by raising the degree of confidence in the banking system, in addition to the need for the banking system to cover the financing gap with a moderate percentage of deposits. By studying the needs of different economic sectors for financing.

المستخلص : يهدف البحث بشكل أساسي إلى إيضاح دور وأهمية فجوة التمويل في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي العراقي من خلال تخفيض حجم المخاطر المصرفية وخصوصاً ما يتعلق بمخاطر الائتمان (مخاطر التمويل)، إذ تعد قرارات التمويل واحدة من أهم القرارات التي يتأثر بها الجهاز المصرفي إذا ما أُحسن استخدامها لذا يجب أن تتمتع إدارة الجهاز المصرفي بالكفاءة والمعرفة لغرض إدارة الموجودات والمطلوبات، إذ تكمن مشكلة البحث في معرفة الدور الذي تؤديه فجوة التمويل في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي العراقي والتي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة، إذ اعتمد البحث على المنهج التحليلي في توضيح دور فجوة التمويل في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي العراقي، وقد توصل البحث إلى نتيجة مفادها أن ارتفاع فجوة التمويل يدل على انخفاض حجم المخاطر المصرفية مما يساعد على زيادة درجة الثقة بالجهاز المصرفي كما توصل البحث إلى جملة من التوصيات أهمها ، عمل الجهاز المصرفي على خلق نمو متوازن بين الطلب على القروض و جذب ودائع جديدة من خلال رفع درجة الثقة بالجهاز المصرفي ؛فضلاً عن ضرورة قيام الجهاز المصرفي بتغطية فجوة التمويل بنسبة معتدلة من الودائع ؛ من خلال دراسة حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة للتمويل .

١-المقدمة : يعد القطاع المصرفي واحد من اهم القطاعات المغذية لحركة الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الى الامام وانعاش القنوات الاستثمارية بتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية فطبيعة عمل الجهاز المصرفي تقوم على إعادة تدوير الموارد المالية في البلد وتوزيعها بين مختلف القطاعات العاملة في البلد مما يعد التمويل واحد من المواضيع المهمة في انعاش الاقتصاد، إذ تعتمد جميع المشاريع سواء كانت صغيرة أم كبيرة على مبدأ التمويل علماً إن قرارات التمويل تعتمد و بشكل مباشر على القدرة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في إدارة الموجودات والمطلوبات، والتي بدورها تسعى الى توفير التمويل لمختلف الأنشطة والمشاريع من خلال الاعتماد على الودائع، فعادة ما يصاحب عمليات التمويل مخاطر ائتمانية ناتجة عن عدم قدرة الجهات المقترضة الى تسديد مستحققاتها المالية إذ تمثل فجوة التمويل الفرق بين الائتمان النقدي

والودائع إلى الائتمان النقدي وتعد فجوة التمويل من الأساليب المهمة التي تعكس درجة الثقة بالجهاز المصرفي من خلال تقليل حجم المخاطر المصرفية وعلى الخصوص ما يتعلق بمخاطر التمويل، إذ تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث الأول اختص بمنهجية البحث أما الثاني فتناول الجانب النظري في حين الثالث خصص للجانب العملي وأما الأخير فكان للاستنتاجات والتوصيات .

٢ -منهجية البحث

٢-١ مشكلة البحث : تعد فجوة التمويل من الطرق المهمة التي تستخدمها إدارة المصارف التجارية لغرض توجيه وإدارة الائتمان النقدي والودائع، لتقليل حجم المخاطر المصرفية وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي، وفي ضوء ما تقدم تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي وهو: ما مدى دور فجوة التمويل في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي في العراق للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢١).

٢-٢ أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من أهمية موضوع فجوة التمويل؛ بوصفه من أهم الطرق التي توضح حجم المخاطر المصرفية وبالتالي تعكس درجة الثقة بالجهاز المصرفي، كونها تعتمد على مدى قدرة إدارة الجهاز المصرفي في توجيه وإدارة التمويل؛ الذي يعتمد على الائتمان النقدي لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالاعتماد على الودائع المصرفية، مما يحقق درجة عالية من الثقة بالجهاز المصرفي من خلال انخفاض حجم المخاطر المصرفية .

٢-٣ هدف البحث: يقوم البحث على تحقيق عدة أهداف وهي كالآتي :

١. عرض اطار نظري لفجوة التمويل والمخاطر المصرفية.
٢. التعرف على حجم الائتمان النقدي والايدياع في الجهاز المصرفي العراقي .
٣. تحليل الدور الأساسي لفجوة التمويل لغرض تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي العراقي.
- ٢-٤ فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها (لا يمكن الاعتماد على فجوة التمويل لتقليل المخاطر المصرفية لتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي العراقي).

٣. المبحث الأول/ الجانب النظري

3-1- التمويل : يعرف التمويل بالاقتصاد على إنه تحديد الاحتياجات الخاصة بالأفراد والشركات والمنظمات من الموارد النقدية وتحديد طرق جمعها واستخدامها مع الأخذ بنظر الاعتبار درجة المخاطر المرتبطة بالمشاريع، وبذلك فإن التمويل يعني التالي:^(١)

- دراسة النقود وباقي الأصول.

- إدارة الأصول والرقابة عليها.

- تحديد درجة المخاطر للمشاريع وإدارتها.

- يقصد به علم إدارة المال.

- توفير الاعتمادات المالية للأعمال والمشتريات الفردية الضخمة.

تعد قرارات التمويل من أهم القرارات الإدارية من حيث التأثير على العائد الذي يحصل عليه المساهمين، فضلاً عن التأثير في حجم المخاطر التي يتعرضون لها في المستقبل، لذلك يجب على المصرف التخطيط للحصول على الأموال اللازمة لغرض تمويل الاستثمارات المختلفة.^(٢) أي إن الاختيار الدقيق لأسلوب تمويل المشاريع الاستثمارية يرتبط بعلاقة وثيقة بقرار الاستثمار في المشاريع الاقتصادية.^(٣) و بالتالي فإن التمويل يعتمد على كفاءة و فعالية الإدارة من حيث إدارة الأموال لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمصرف و يشمل ذلك الاستخدام الأمثل للموارد و التخصيص.^(٤)

علماً إن الهدف الأساس للحصول على التمويل ؛ هو سد احتياجات المشاريع من الأموال اللازمة لغرض تغطية تكاليف الاستثمارات الجديدة للمشاريع، علماً إن مصادر التمويل قد تكون داخلية أو خارجية، أو تعتمد على فترة التمويل سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل، و ذلك يعتمد على إعداد خطة مالية تعمل على ترجمة سياسة المشروع المالية للفترة المالية القادمة

(١) مروان عبد المالك ذنون، استقرارات في التمويل الاقتصادي، شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع، الاردن، ط٢٠٢٠، ص١٣.

(٢) محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط١٣٠١٣، ص٣٠٨.

(٣) حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الادارة المالية، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط٢٠٠٦، ص٣٥.

(٤) Denzil Watson & Antony Head, Corporate Finance Principles & Practice, 5th Edition, Pearson Education Limited, 2010, p2.

تعتمد على التقدير و التنبؤ بالتكاليف و الإيرادات للفترة المالية اللاحقة ، إذ تعمل على تحديد حجم الموارد اللازمة لغرض تمويل الاستثمارات و تحديد مصادر التمويل ،فضلاً عن التنبؤ بالمتغيرات المالية طويلة و قصيرة الاجل .^(٥)

كما تعتمد قرارات التمويل على مراعاة المبادئ العامة للتمويل و بالخصوص ما يتعلق بمبدأ السيولة و الربحية فضلاً عن الملائمة.^(٦)

إذ تكون السيولة من المبادئ المهمة لاتخاذ قرارات التمويل ، إذ تعتمد المصارف على السيولة للوفاء بمتطلبات العملاء من الأموال، إذ يعبر العملاء عن احتياجاتهم لتلك الأموال من خلال سحب الودائع الموجودة في المصارف أو من خلال الاقتراض منها، حيث ان تلك الاحتياجات للعملاء تتصف بالاستمرارية مما يتطلب من الجهاز المصرفي أن يكون على استعداد دائم لمواجهة تلك الاحتياجات أو السحوبات من قبل العملاء للسيولة.^(٧)

وبالتالي تتجنب المصارف التعرض إلى أزمة السيولة التي تتمثل بتلاشي مفاجئ طويل الأجل للسيولة التمويلية.^(٨)

أما الربحية فتعتبر أمر ضروري لغرض بقاء المشروع و استمراريته إذ إن الخسارة المستمرة تؤدي الى تلاشي حقوق العملاء وبالتالي تمثل بداية لتهديد حقوق الدائنين ،مما يسبب التوقف عن تمويل المشروع أو تقليص التمويل؛ ولغرض تحقيق الربحية يعمل المشروع لتوظيف القدر الأكبر من الأموال في استثمارات ذات عوائد مرتفعة إلا إن ذلك يتعارض مع هدف السيولة.^(٩)

وبالتالي فان السيولة والربحية تعد من المبادئ الأساسية للتمويل إلا إنهما يمثلان مبادئ متعارضة لذلك يجب تطبيق مبدأ الملائمة من خلال تحقيق التوازن بين مبدأ السيولة والربحية.

(٥) دريد كامل ال الشيبب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ،دار المسيرة ،عمان ،الاردن،٢٠٠٧،١،ص٢٠.
(٦) فردويستون،يوجين برجان ،التمويل الاداري ،ترجمة :عبد الرحمن دعالة بيلة و اخرون ،دار المريخ ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٣،ص٢٨.
(٧) مفلح محمد عقل ،وجهات نظر مصرفية ،البنك العربي ،عمان ،الاردن ،٢٠٠٠،١،ص١٥٩.

(٨) Claudio Borio, Ten Propositions about Liquidity Crises Definition of liquidity crises ,Bank for International Settlements(BIS)Working Papers,No(293),Monetary and Economic Department Basel,Switzer land,2009,p1.

(٩) خيرى الجزيري،التمويل الاداري :المفاهيم -الأدوات-الاطار العام لاتخاذ القرارات المالية ،مطابع الولاة الحديثة،٢٠٠٣ مصر،،ص١٧.

٢-٣ فجوة التمويل:

تعرف على إنها الأموال التي تم تخصيصها لمنح الائتمان النقدي والمتأتية من الودائع.^(١٠) أي تمثل فجوة التمويل الفرق بين الائتمان النقدي والودائع إلى الائتمان النقدي.^(١١)

كما تعرف فجوة التمويل بعدم كفاية التمويل طويل الأجل المخصص والمتاح لجميع المؤسسات المالية؛ لغرض تغطيه احتياجات ومتطلبات التمويل طويلة الأجل وبالتالي يؤدي إلى الانحراف عن مبادئ التطابق أو الملائمة بين أجل التمويل وأجل الأصل المستثمر فيه، بسبب الصعوبات والمعوقات التي تظهر أمام المؤسسات المالية.^(١٢)

وتعد فجوة التمويل من الطرق المهمة التي تستخدم لقياس مخاطر السيولة المصرفية حيث تمثل الفرق بين معدل القروض ومعدل الودائع فضلا عن إنها تمثل الفرق بين معدل الائتمان النقدي وإجمالي الودائع إلى الائتمان النقدي، فعندما تكون الفجوة موجبة فيدل ذلك على إن الحجم الفعلي للقروض أكبر من الودائع وبالتالي يجب أن يبحث المصرف عن مصادر لتغطيه متطلبات التمويل.^(١٣)

أي إن الفجوة التمويلية توضح طبيعة الاقتصاد للبلد ،حيث إن الفجوة السلبية تعني إن معدل نمو الودائع أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي ، مما يعني انخفاض في عرض السلف والقروض بالمقارنة مع الطلب عليها، بسبب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسببت بارتفاع الفائدة التي تم فرضها من قبل المصارف ،فضلا عن الشروط الميسرة لمنح الائتمان وهذا يعني إن الفجوة مغطاه بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع، وبالتالي يجب على المصارف خلق نمو متوازن بين الطلب على الاقراض وجذب ودائع جديدة ،فضلا عن مراقبه مستويات الاقراض والسيولة وهذا يتطلب وجود إدارة تتميز بالكفاءة لإدارة الموجودات والمطلوبات ، مما يؤدي الى انخفاض حجم المخاطر وبالتالي ارتفاع الثقة بالجهاز المصرفي.^(١٤)

(١٠) محمد علي ابراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٣، ص٣٠٨.

(١١) Denzil Watson & Antony Head, Corporate Finance Principles & Practice, 5th Edition, Pearson Education Limited, 2010, p2.

(١٢) حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٥.

(١٣) دريد كامل ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٠.

(١٤) فردوستون، يوجين برجان، التمويل الإداري، ترجمة: عبد الرحمن دعالة بيله و اخرون ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣، ص٢٨.

٣-٣ المخاطر المصرفية :

تعرف المخاطر المصرفية على إنها انعدام الثقة من حقيقة النتائج لنشاط وحدث معين ؛أي عدم معرفة ما يحصل في المستقبل، أي إن المخاطر المصرفية تنشأ من ممارسة نشاطات معينة قد يترتب عليها نتائج عديدة في المستقبل.^(١٥)

وتعد المخاطر الائتمانية (مخاطر التمويل) من أهم المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي وتستحوذ على النسبة الأكبر من حجم المخاطر المصرفية حيث تشير معظم الدراسات سواء في البلدان النامية أو المتقدمة الى إن أغلب الأزمات المصرفية والتي بلغ عددها (١٤٧) أزمة في (١١٦) بلد كان سببها تعثر الائتمان (التمويل) وبالتالي أدى الى نتائج سلبية اقتصادية كبيرة.^(١٦) مما يشير الى ارتفاع حجم المخاطر المصرفية وبالتالي انعدام أو انخفاض الثقة بالجهاز المصرفي.

تنشأ المخاطر الائتمانية (مخاطر التمويل) نتيجة سببين أما داخلي ناتج عن القرار الخاطئ من قبل إدارة الائتمان داخل المصرف ،سببه قرار منح قرض معين مقابل عدم القدرة على السداد ،وقد يكون سبب خارجي ينشئ نتيجة التغير في الظروف السياسية والاقتصادية في البلد.^(١٧)

أي إن المخاطر المصرفية تنشأ بسبب تعذر المصرف على إستعادة الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما، ولذلك تنشأ المخاطر المصرفية في حالة عدم السداد بالكامل وبالموعد المحدد للمبلغ المقترض والفائدة و هذا يتسبب بخسارة مالية كبيرة.^(١٨)

وتتمثل المخاطر المصرفية الرئيسية بمخاطر الائتمان والتي يعبر عنها بـ احتمال فشل المقترض بالوفاء بالتزاماته من رأس المال ،الفوائد، العمولات) في الوقت المحدد ووفقاً للشروط

^(١٥) مناد بولنوار الياس زكريا ،سايع حمزة، المخاطر المصرفية و أثرها على ربحية المصارف الاسلامية لدول الخليج- الكويت نموذج- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩)، Revue Algerienned Economie et gestion، Vol(15)، No(02)، ٢٠٢١، ص٦٧.

^(١٦) محسن ابراهيم احمد، تحليل و تقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)، المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية ، المجلد(٤)، العدد(٢)، كانون الأول، ٢٠٢٠، ص٢٨٧-٢٨٨.

^(١٧) Pavel muzicek, Credit Risk Monitoring in the Czech Banking Sector ,master thesis, Charle Suniver sity, Institute of Economic Studies, 2010, p16.

^(١٨) حاتم كريم بلحاوي ، قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة (القروض التنقيطية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ،جامعة واسط، العدد(٢٥)، اذار، ٢٠١٧، ص٩.

المتفق عليها ، و هذا يفرض على المصارف الاحتفاظ باحتياطات خسائر القروض لغرض مواجهه تلك الخسائر الناجم عن عدم تسديد القروض.^(١٩)

لذلك تعرف مخاطر الائتمان على إنها المخاطر المتعلقة بالقروض ، إذ تقوم المصارف بتقديم القروض للأفراد مقابل رسوم محددة، إلا إنه لا يوجد ضمان بإرجاع تلك المبالغ المقرضة من قبل الشخص المقرض ولذلك تنشأ مخاطر الائتمان (الاقراض) بسبب التخلف عن السداد.^(٢٠)

٤-المبحث الثاني/ الجانب العملي

٤-١ تحليل واقع فجوة التمويل في الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١):

يبين الجدول(١) فجوة التمويل في الجهاز المصرفي العراقي للمدة(٢٠١٠-٢٠٢١)، إذ تمثل الفرق بين الائتمان النقدي والودائع الى اجمالي الائتمان، إذ تمثل الأموال المخصصة لمنح الائتمان النقدي و المتأتية من الودائع.

إذ يتضح هناك ارتفاع مستمر في إجمالي الائتمان النقدي وإجمالي الودائع داخل الجهاز المصرفي العراقي للمدة(٢٠١٠-٢٠٢١)، إذ ارتفع إجمالي الائتمان النقدي من(١١,٧) ترليون دينار في العام (٢٠١٠) ليبلغ (٥٣) ترليون دينار في العام (٢٠٢١) وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الائتمان النقدي بسبب ارتفاع حجم الودائع للمدة نفسها، إذ ارتفع إجمالي الودائع من(٤٧,٩) ترليون دينار في العام (٢٠١٠) ليصل الى(٩٦,١) ترليون دينار في العام (٢٠٢١)، والسبب في ذلك ارتفاع حجم الثقة بالجهاز المصرفي نتيجة انخفاض حجم المخاطر المصرفية الناجمة عن مخاطر الائتمان.

ويلاحظ من الجدول(١) إن فجوة التمويل كانت بنسبة (٣٠,٩،٤-%) في العام (٢٠١٠) وهي كبيرة جدا ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبه أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي ، إلا إن تلك الفجوة أخذت بالانخفاض في العام(٢٠١١) لتبلغ (١٧٦,٨-%) بسبب ارتفاع معدل النمو للائتمان النقدي بنسبه أكبر من معدل النمو للودائع استمر الانخفاض لفجوة التمويل في العام(٢٠١٢) لتبلغ(١١٨-%) و بمعدل نمو(٣٣,٣-%) بسبب زياده حجم الائتمان النقدي من (٢٠,٣) ترليون دينار في العام(٢٠١١) ليصل الى(٢٨,٤٣) ترليون دينار في العام(٢٠١٢) وبمعدل نمو(٤٠,٠٤٩-%) مقابل زياده حجم الودائع من(٥٦,٢) ترليون دينار

⁽¹⁹⁾Soko Indoka& Manjola Islami,the Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Bank During the period (2005-2015),European Journal of Sustainable Development, Vol(3),No(5),2016,p3.

⁽²⁰⁾Mohammed Bayyoud and Nermee Sayyad, the Relationship between Credit Risk Management and Profitability between Investment and Commercial Bank in Palwstine , International Journal of Economics and Finance, Vol(7),No(11),2015,p164.

في العام (٢٠١١) ليبلغ (٦٢) ترليون دينار في العام (٢٠١٢) وبمعدل نمو (١٠,٣%)، إذ انخفضت فجوة التمويل في العام (٢٠١٢) نتيجة لارتفاع نسبة نمو الائتمان النقدي بمعدل أكبر من نسبة النمو في حجم الودائع.

إلا إن فجوة التمويل ارتفعت في العام (٢٠١٣) لتصل الى (١٣٠-%) و بنسبة (١٠,٢%) مقارنة بالعام (٢٠١٢) إذ كان نمو الائتمان النقدي بمعدل أقل من الودائع ، إذ سجل معدل نمو الائتمان النقدي (٥,٣٤٦%) مقابل معدل نمو الودائع (١١,١%) في العام (٢٠١٣) ؛ مما انعكس على ارتفاع فجوة التمويل ، علما إن ارتفاع معدل نمو حجم الودائع يعود الى زياده حجم الثقة بالجهاز المصرفي.

إلا إن فجوة التمويل أخذت بالانخفاض في العام (٢٠١٤) لتبلغ (١١٧,١-%) و بمعدل نمو (١١-%) مقارنة بالعام (٢٠١٣) ؛ ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الائتمان النقدي بنسبه أكبر من معدل نمو الودائع حيث بلغ معدل نمو الائتمان النقدي (١٣,٩٢٣%) و بمبلغ (٣٤,١٢) ترليون دينار مقابل معدل نمو الودائع بنسبه (٧,٥%) و بمبلغ (٧٤,١) ترليون دينار للعام نفسه وكان سبب تلك الزيادة في اجمالي الائتمان النقدي، هو انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض حجم الايرادات النفطية فضلا عن احتلال داعش الارهابي لمناطق غرب العراق مما انعكس على انخفاض فجوة التمويل.

استمر الانخفاض لفجوة التمويل حتى العام (٢٠١٦) وبنسبه (٩,٥-%) مقارنة مع العام (٢٠١٥) إذ بلغت الفجوة في العام (٢٠١٦) (٦٧,٨-%)، أما في العام (٢٠١٥) فبلغت فجوة التمويل نسبه (٧٤,٩-%) إذ كانت نسبة نمو الائتمان النقدي بمعدل أعلى من نسبه نمو الودائع ب(١,٨٣%) وبقيمه (٣٧,١٨) ترليون دينار في العام (٢٠١٦) للائتمان النقدي، إذ كانت قيمه العام (٢٠١٥) تبلغ (٣٦,٧٥) ترليون دينار، بينما كان هناك تباطؤ في معدل نمو الودائع و بنسبه (٣%) وبقيمه (٦٢,٤) ترليون دينار في العام (٢٠١٦) بعدما كانت (٦٤,٣) ترليون دينار في العام (٢٠١٥) مما أدى الى تقليص فجوة التمويل في العام (٢٠١٦) مقارنة مع العامين (٢٠١٣) و (٢٠١٤)، إذ كانت فجوة التمويل مرتفعة جدا وبنسبة (١٣٠,٠-%) و (١١٧,١-%) على التوالي، والسبب في ذلك؛ هو إن إجمالي الائتمان النقدي كان أقل مقارنة مع العامين (٢٠١٥) و (٢٠١٦) وإن انخفاض فجوة التمويل بين العامين (٢٠١٥ و ٢٠١٦) يفسر ارتفاع الطلب على السلف والقروض، وكذلك قدرة المصارف بفرض أسعار فائدة مرتفعة، فضلا عن شروط الائتمان كانت غير ميسرة ، وانخفاض فجوة التمويل يدل على انخفاض حجم

المخاطر المصرفية كما يدل على ارتفاع درجة الثقة بالجهاز المصرفي أي إن الفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بالكثير من الودائع.

توسعت (فجوة التمويل) في العام (٢٠١٧) وبنسبه(١٢,٨%) مقارنة مع العام (٢٠١٦) إذ بلغت قيمة الفجوة(٧٦,٥%) في العام (٢٠١٧) إلى الائتمان النقدي ؛ ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع معدل النمو للودائع بنسبة أكبر من معدل النمو في الائتمان النقدي حيث بلغ معدل نمو الودائع(٧,٤%) في العام(٢٠١٧) وبقيمه(٦٧) ترليون دينار مقابل معدل نمو الائتمان النقدي(٢,٠٧١%) وبقيمه(٣٧,٩٥) ترليون دينار في العام(٢٠١٧) ،كان ذلك سبباً لارتفاع الفجوة، حيث انخفاض عرض السلف والقروض مقارنة بالطلب عليها وفرض المصارف لأسعار فائدة مرتفعة، فضلا عن شروط الائتمان غير الميسرة وإن الفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بالودائع؛ مما يتطلب المراقبة من قبل المصارف لمستويات الاقراض والسيولة لدى المصارف ، فضلا عن خلق النمو المتوازن بين الطلب على القروض وجذب ودائع جديدة أي ضرورة توفر إدارة للمصارف تتمتع بالرشادة لإدارة الموجودات والمطلوبات، مما يؤدي إلى انخفاض حجم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي.

استمر التوسع في فجوة التمويل لعام(٢٠١٨) حيث بلغت(٩٩,٨%) وبمعدل نمو(٣٠,٥%) عن العام (٢٠١٧) ، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع معدل النمو للودائع بنسبه أكبر من معدل النمو للائتمان النقدي، إذ بلغ معدل نمو الودائع (١٤,٨%) وبقيمه(٧٦,٩) ترليون دينار في العام(٢٠١٨) مقابل معدل نمو(١,٣٩٦%) للائتمان النقدي وبقيمه (٣٨,٤٨) ترليون دينار مما أدى الى ارتفاع(فجوة التمويل).

إن السبب في ارتفاع فجوة التمويل بين العامين(٢٠١٧ و ٢٠١٨) هو انخفاض الطلب على القروض والسلف، بسبب أسعار الفائدة المرتفعة للمصارف وشروط الائتمان غير الميسرة وإن الفجوة كانت مغطاه بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع، مما يتطلب من المصارف المراقبة المستمرة للسيولة و الاقراض وخلق النمو المتوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة للمصارف من خلال رفع هامش أسعار الفائدة على الودائع.

عاودت فجوة التمويل إلى الانخفاض في العام(٢٠١٩) وبنسبة(٤,٦%) مقارنة مع العام (٢٠١٨) حيث بلغت(٩٥,٢%) في العام(٢٠١٩)؛ ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع معدل النمو للائتمان النقدي و بنسبه أكبر من معدل النمو للودائع ، إذ بلغ معدل نمو الائتمان النقدي(٩,٢٧٧%) في العام (٢٠١٩) مقابل معدل نمو الودائع و بمعدل(٦,٨%) في العام

(٢٠١٩) ، و هذا كان سبباً في تقليص (فجوة التمويل)، حيث نجد انخفاض الفجوة في العام (٢٠١٩) كان بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية.

استمر الانخفاض في الفجوة في العام (٢٠٢٠) وبنسبه (٢٥,٨-%) مقارنة مع العام (٢٠١٩) ، إذ بلغت فجوة التمويل (٧٠,٦-%) في العام (٢٠٢٠) ؛ ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع معدل النمو للائتمان النقدي بنسبة أكبر من معدل النمو للودائع، إذ بلغ معدل نمو الائتمان النقدي (١٨,٤٥٤%) في العام (٢٠٢٠) مقابل معدل نمو الودائع (٣,٥%) في العام (٢٠٢٠)، إذ بلغ الائتمان النقدي (٤٩,٨١) ترليون دينار مقابل حجم الودائع (٨٥) ترليون دينار للعام ٢٠٢٠.

أما في العام (٢٠٢١) نجد إن فجوة التمويل قد اتسعت و بنسبه (٨١,٣-%) مقارنة بالعام (٢٠٢٠) ، ويعود سبب ذلك الارتفاع الى الزيادة في معدل نمو الودائع و بنسبه أكبر من معدل النمو في الائتمان النقدي حيث بلغ معدل نمو الائتمان النقدي (٦,٤%) وبمبلغ (٥٣) ترليون دينار مقابل معدل نمو الودائع بنسبه (١٣,١%) وبمبلغ (٩٦,١) ترليون دينار، مما أدى الى زيادة فجوة التمويل، إلا إن ذلك لم يؤثر بسبب تغطيتها بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع.

إن عمل الجهاز المصرفي يتطلب المراقبة المستمرة لمستويات السيولة والاقتراض وخلق نمو متوازن بين عرض الإقراض و الطلب عليه، فضلا عن نشر الوعي المصرفي لغرض استقطاب ودائع جديدة، أي ضرورة توفر إدارة حكيمة تتمتع بالقرارات الرشيدة لغرض إدارة الموجودات والمطلوبات، مما يولد انخفاض لحجم المخاطر المصرفية التي من الممكن ان يتعرض لها الجهاز المصرفي، حيث إن ارتفاع فجوة التمويل يعني انخفاض المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي ، و هذا يعكس زياده حجم الثقة بالجهاز المصرفي.

والشكل (١) يبين العلاقة بين معدلات النمو للائتمان النقدي و الودائع وفجوة التمويل.

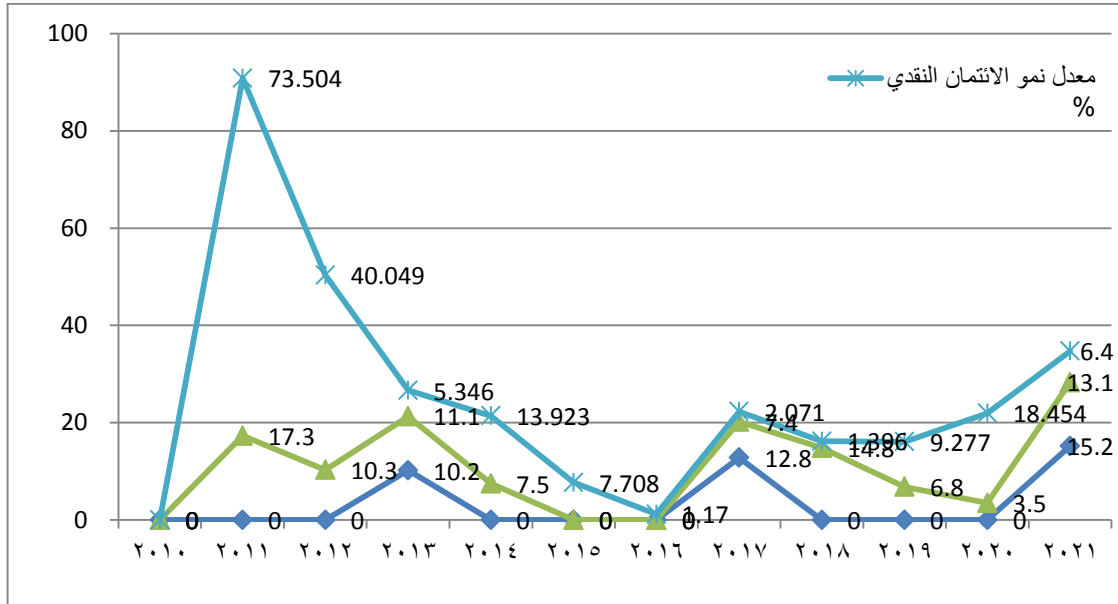
الجدول (١) فجوة التمويل في الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنة	إجمالي الائتمان النقدي (دينار) (١)	معدل نمو % الائتمان النقدي (٢)	إجمالي الودائع (ترليون دينار) (٣)	معدل نمو % إجمالي الودائع (٤)	فجوة التمويل % (٥)	معدل نمو % فجوة التمويل (٦)
٢٠١٠	11.7	-	٤٧,٩	-	-٣٠,٩,٤	-
٢٠١١	٢٠,٣	٧٣,٥٠٤	٥٦,٢	١٧,٣	-١٧٦,٨	-٤٢,٩
٢٠١٢	٢٨,٤٣	٤٠,٠٤٩	٦٢	١٠,٣	-١١٨,٠	-٣٣,٣
٢٠١٣	٢٩,٩٥	٥,٣٤٦	٦٨,٩	١١,١	-١٣٠,٠	١٠,٢

-11,0	-117,1	7,5	74,1	13,923	34,12	2014
-36,0	-74,9	-13,2	64,3	7,708	36,75	2015
-9,5	-67,8	-3,0	62,4	1,170	37,18	2016
12,8	-76,5	7,4	67	2,071	37,95	2017
-30,5	-99,8	14,8	76,9	1,396	38,48	2018
-4,6	-95,2	6,8	82,1	9,277	42,05	2019
-25,8	-70,6	3,5	85	18,454	49,81	2020
15,2	-81,3	13,1	96,1	6,4	53,0	2021

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختلفة .
الشكل (1) العلاقة بين معدلات نمو الائتمان النقدي و الودائع وفجوة التمويل



المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختلفة .
٥- اختبار فرضية البحث

من خلال ما تقدم و وفقاً لنتائج تحليل البحث، نلاحظ بالإمكان الاعتماد على فجوة التمويل لتقليل المخاطر المصرفية لتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي، و يتحقق ذلك من خلال وجود إدارة رشيدة للمصارف تعمل على تحقيق التوازن بين الطلب على القروض و جذب و دائع جديدة اعتماداً على رفع درجة الثقة بالجهاز المصرفي.

-الاستنتاجات :

- ١- تتسع فجوة التمويل عندما يكون معدل نمو الودائع بنسبة أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي و يحصل العكس عندما يكون معدل نمو الائتمان النقدي أكبر من معدل نمو الودائع.
- ٢- إن انخفاض فجوة التمويل يدل على ارتفاع الطلب على القروض و السلف و قدرة المصارف على رفع أسعار الفائدة ، فضلاً عن شروط الائتمان غير الميسرة .
- ٣- انخفاض فجوة التمويل يدل على انخفاض حجم المخاطر المصرفية ؛ مما يساعد على زيادة درجة الثقة بالجهاز المصرفي ، و هذا يدل على إن الفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بنسبة كبيرة من الودائع .
- ٤- عندما يكون حجم القروض (التمويل) أكبر من حجم الودائع ،يدل ذلك على إن فجوة التمويل موجبة ،مما يضطر الجهاز المصرفي للبحث عن مصادر لتغطية التمويل من خلال جذب الودائع .
- ٥- الفجوة السلبية تعني إن معدل نمو الودائع أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي ، و هذا يعني انخفاض عرض السلف و القروض مقارنة بالطلب عليها.

- التوصيات :

- ١- ضرورة قيام الجهاز المصرفي بتغطية فجوة التمويل بنسبة معتدلة من الودائع ؛ من خلال دراسة حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة للتمويل .
- ٢- ضرورة توفر إدارة رشيدة للمصارف لغرض إدارة الموجودات و المطلوبات؛ لغرض تقليل حجم المخاطر المصرفية .
- ٣- السعي للحفاظ على فجوة التمويل مرتفعة من خلال تقليل حجم المخاطر المصرفية المتعلقة بمنح الائتمان النقدي .
- ٤- عمل الجهاز المصرفي على خلق نمو متوازن بين الطلب على القروض و جذب ودائع جديدة من خلال رفع درجة الثقة بالجهاز المصرفي .
- ٥- المراقبة المستمرة لمستويات الاقراض و السيولة من قبل ادارة الجهاز المصرفي .

المصادر :

١- مروان عبد المالك ذنون، استقرارات في التمويل الاقتصادي، شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع، الاردن، ط٢٠٢٠، ص١٣.

٢- محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٣، ص٣٠٨.

٣- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الادارة المالية، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٥.

4-Denzil Watson & Antony Head, Corporate Finance Principles & Practice ,5th Edition, Pearson Education Limited,2010,p2.

٥- دريد كامل ال الشيبب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٠.

٦- فردويستون، يوجين برجان، التمويل الاداري، ترجمة: عبد الرحمن دعالة بييلة و اخرون، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣، ص٢٨.

٧- مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، البنك العربي، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٠، ص١٥٩.

8- Claudio Borio , Ten Propositions about Liquidity Crises Definition of liquidity crises ,Bank for International Settlements(BIS)Working Papers ,No(293),Monetary and Economic Department Basel ,Switzer land,2009,p1.

٩- خيرى الجزيري، التمويل الاداري: المفاهيم –الأدوات-الاطار العام لاتخاذ القرارات المالية، مطابع الولاء الحديثة، ٢٠٠٣ مصر، ص١٧.

١٠- محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٣، ص٣٠٨.

11- Denzil Watson & Antony Head, Corporate Finance Principles & Practice,5th Edition,pearson Education Limited,2010,p2.

١٢- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الادارة المالية، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٥.

١٣- دريد كامل ال الشيبب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، ط١ ، ٢٠٠٧، ص٢٠.

١٤- فردوستون، يوجين برجان، التمويل الاداري، ترجمة :عبد الرحمن دعالة بيله و اخرون ، دار المريخ ، الرياض ،المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٣، ص٢٨.

١٥- مناد بولنوارالياس زكريا ،سايع حمزة، المخاطر المصرفية و أثرها على ربحية المصارف الاسلامية لدول الخليج- الكويت انموذجا- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩)، Revue Algerienned Economie et gestion، Vol(15)، No(02)، ص٦٧.

١٦- محسن ابراهيم احمد، تحليل و تقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)،المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ، المجلد(٤)،العدد(٢)، كانون الاول ،٢٠٢٠، ص٢٨٧-٢٨٨.

17- Pavel muzicek,Credit Risk Monitoring in the Czech Banking Sector ,master thesis,Charle Suniver sity,Institute of Economic Studies,2010,p16.

١٨- حاتم كريم بلحاوي ، قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة (القروض التنقيطية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ،جامعة واسط ،العدد(٢٥)، اذار،٢٠١٧، ص٩.

19-Soko Indoka& Manjola Islami,the Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Bank During the period (2005-2015),European Journal of Sustainable Development ,Vol(3) ,No(5),2016,p3.

20-Mohammed Bayyoud and Nermee Sayyad, the Relationship between Credit Risk Management and Profitability between Investment and Commercial Bank in Palwstine , International Journal of Economics and Finance, Vol(7),No(11),2015,p164.

٢١- جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ،سنوات مختلفة .